الحد الادنى والاقصى للأجور ... جدل مستمر

ما تزال قضية حد ادني واقصي للاجور تثير الكثير من الجدل، ومع عقد المجلس القومي للاجور اولي اجتماعاته بتشكيله الجديد امس لمناقشة تلك القضية الهامة... فاننا نفتح هذا الملف والذي لاشك انه سيؤثر علي مناخ الاعمال في مصر لسنوات مقبلة.

بداية يؤكد **الدكتور نادر رياض** رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني انه يتفق ويؤيد مبدأ رفع الحد الأدنى للأجور برغم السجال بين المنادين برفعه ليكون ما بين ٦٠٠ الي ٦٥٠ جنيها ،والمعترضين بدعوي تأثيره السلبي علي مشكلة البطالة ، مشيرا الي ان الحد الأدنى للأجور هو القيمة التي تفي بالاحتياجات الأساسية للفرد علي أن يؤخذ في الاعتبار وضع العامل من كونه مؤهل أو تحت التمرين أو ذو تأهيل فني عالي، بمعني أن هيكل الحد الأدنى للأجور في الدول الصناعية لا يقتصر على تحديد الحد الأدنى لأجر الفرد الجديد الداخل لسوق العمل في أول المنظومة وإنما يتعدى ذلك لدرجات الترقي علي السلم الوظيفي ويراعى أيضا الشريحة العمرية للعامل أو الموظف. واضاف ان تنظيم الحد الأدنى للأجور يتكامل معه أمران ،أولهما أن تلتزم المؤسسات التابعة للدولة سواء كانت قطاع عام أو وزارات أو محليات

نادر رياض

حامد موسى

بتطبيق ذلك فواقع الحال يدل علي أن المحليات والسكك الحديدية وعمال النظافة وشريحة من المدرسين لا تنال الحد الأدنى من المرتبات المعمول به حاليا تحت نظام ما يسمي التعيين بعقود . والامر الثاني كما يقول رياض أن يسمح بالعمل بنظام بعض الوقت وذلك في حدود ١٨ ساعة أسبوعيا لمن يضطر، الجديد في ذلك أن العمل بعض الوقت معفي من أداء ضريبة الدخل وأية ضرائب أو رسوم أخري مع الاشتراك الكامل في التأمين الصحي دون أداء أية رسوم عن ذلك .

أما عن الاتجاه لتحديد الحد الأعلى للأجور فيختلف معه نادر رياض حيث يتساءل كيف يسمح للجهات والشركات الأجنبية فى إطلاق الأجور لأعلى دون تحديد سقوف لها باعتبار أن التكلفة والعائد هما وجهان لعملة واحدة ، بينما نتجه نحن المصريين لتقييد أصحاب المواهب والإمكانيات والخبرات التخصصية العالية بسقف للأجور لا يمكن تخطيها ، مشيرا الي ان ذلك دعوة لطرد المواهب خارج مؤسساتنا الحكومية وقطاع البترول والبنوك .

من ناحية اخري طالب **حامد موسي** رئيس جمعية منتج ومصدري البلاستيك ، بحزمة اجراءات داعمة للاجور لتحسين مستوي الدخول وهو ما سيعود بشكل ايجابي علي الوضع الاقتصاد ومناخ الاعمال في مصر من خلال تعزيز القوة الشرائية للمجتمع المصري. ويقترح موسي ان تتضمن الحزمة رفع قيمة الاعفاء من ضريبة الدخل مقابل الاعباء العائلية، وايضا تخفيض نسبة استقطاعات الاشتراكات التأمينية بالنسبة للعامل وصاحب العمل حيث يبلغ العبء التاميني عليها حاليا ٤٠٪ ، وبرغم ان قانون التامينات الاجتماعية الجديد يخفضهما الي اقل من ٣٠٪ فان المطلوب ان تنخفض اكثر الي ٢٠٪ يتحملها مناصفة صاحب العمل والعامل.